ازديـــاد الـــطلـــب علـــى الـــبيـــض مـــنهـــا

مواطنون: غلاء اللحوم الحمر زاد من استهلاك الاسماك المستوردة

شهد الطلب على لحوم الاسماك المستوردة تزايداً خلال الأيام الماضية بعد ان ارتفعت أسعار اللحوم العراقية الحمر والبيض الى مستويات لا تتناسب وإمكانات العائلة محدودة الدخل. الأمر الذي جعل العائلة العراقية تبحث عن بديل للحم العراقي . ولم يكن أمامها سوى الاتجاه الى لحوم الاسماك المستوردة ولم يقتصر هذا الحال على العوائل بل وصل الى كثير من أصحاب المطاعم التي تحتاج الى اللحوم الحمر.. وراحت تستخدم السمك المستورد في عملها وتقديم اطباق بطرق جديدة الى زبائنها.

بائع سمك يعرض بضاعته

بغداد/ حسين الهاشم

مهند محمد غالي صاحب محل لبيع لحوم الاسماك المستوردة في منطقة الوشاش قال: نحن نعرض في هذا المحل أنواعاً عديدة من لحوم الاسماك المجمدة والتي وصلت الى أسواقنا من دول مختلفة. وخلال الفترة الماضية ارتفعت اللحوم الحمر لدى القصابين في محال البيع المنتشرة بجميع مناطق بغداد ووصلت إلى أسعار خيالية حيث تجاوز سعر الكيلو غرام الواحد من لحم الغنم العراقي ٩ آلا ف دينار في كثير من أسواقنا. ولكون مادة اللحم مهمة في حياة العائلة العراقية اتجه المواطن الى شراء لحوم الاسماك المستوردة خصوصا ان أسعارها بدأت تناسب الإمكانات المادية للعائلة العراقية. حيث شهدت الأيام الماضية انخفاضاً في أسعار الاسماك المستوردة ووصل سعرالكيلو غرام منها الى ٢٥٠٠ دينار بعد ان كان يباع بسعر ٣٥٠٠ دينار.

احمد مالك عزيز صاحب محل لبيع اللحوم في منطقة الكاظمية ببغداد فقد اوضح: ارتفع الطلب على الاسماك خلال الفترة الماضية بكل أنواعها وذلك لأسباب عديدة منها ارتفاع أسعار اللحوم الحمر المحلية وانخفاض أسعار هذه اللحوم برغم الطلب المتزايد عليها . وكثير من أصحاب مطاعم الكباب المنتشرة في مدينة بغداد بدأوا يقدمون اطباق الاسماك الى الزبائن لاسيما في المناطق الشعبية .فضلا عن اتجاه العوائل العراقية الى استهلاك هذا النوع من اللحوم خلال الفترة الماضية. وهكذا ارتفع الطلب على هذه اللحوم شجع على ذلك أسعارها المناسبة التي قادت لتوسع رقعة استخدامها في عدة مجالات داخل العائلة وكذلك في المجال التجاري ..

وقال سعد محمود حسين صاحب مطعم في احد مناطق بغداد . خلال الفترة الماضية شهدت أحوال المطاعم بشكل عام قلة في إقبال الزبائن خصوصا المطاعم المعروفة بأكلاتها الشعبية لان أسعار وجباتها ارتفعت كثيراً عن السابق بالذات التي تستخدم اللحوم العراقية بأنواعها . الأمر الذي دفع كثير من أصحاب هذه المطاعم إلى البحث عن البدائل التي لا تؤثر في سير عملهم ولا تجعلهم يرفعون الأسعار كثيرا ويخسرون زبائنهم وسمعتهم .

وكان الاتجاه نحو لحوم الاسماك وتقديم اطباق الاسماك بطريقة جديدة احد الحلول التي تؤمن لهم ذات الإطباق الشهية إلى الزبائن بأسعار تناسب إمكاناتهم المادية .لان أسعار اللحوم العراقية مازالت تتواصل بالارتفاع حتى وصلت إلى حدود لا تخدم أصحاب المطاعم لان زيادة أسعار الطعام الذي يقدم إلى من يرتاد المطعم تؤدي إلى هجرة زبائننا . وهذا ما حصل معنا خلال الفترة الماضية لان الأسعار ارتفعت إلى ضعفي ما كانت عليه قبل عدة أشهر حتى وصل مثلا سعر نفر قوزي إلى ٩ الاف دينار بعد أن كان لا يتجاوز ٤ آلاف دينار.

الى ذلك بين الدكتور عباس المصلحي من وزارة الصحة. أن للوزارة فرقاً تفتيشية جوالة في الأسواق بأشراف دائرة الرقابة الصحية تقوم بمتابعة المواد الغذائية المعروضة في السوق واخذ عينات منها وفحصها داخل المختبرات لمعرفة مدى صلاحها للاستهلاك البشري ومن هذه المواد أنواع اللحوم المختلفة التي وصلت إلى الأسواق المحلية والتي اخذ المواطن يستهلكها بشكل متواصل. لان مادة اللحم بانواعه وخصوصا لحوم الاسماك تعتبر من ضروريات الغذاء عند العائلة العراقية . ولهذا تجد من أولويات عمل الفرق الرقابية متابعة أصناف اللحوم الكثيرة التي وصلت إلى الأسواق. برغم أن هناك محاجر في المناطق الحدودية بإشراف ملاكات طبية تقوم بفحص المواد الغذائية الداخلة إلى القطر.

حركة السوق

مؤشر الاستقرار السعري

محمد شريف أبو ميسم

منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي وأسواقنا المحلية في حالة من عدم الاستقرار، اذ لم تشهد تلك الاسواق مرحلة من الثبات في الأسعار وفي حجم المعروض السلعي والخدمي ولو لموسم واحد ، ، الأمر الذي ساهم في تكريس حالة عدم الثقة بين المستهلك وعناصر حركة السوق ، وبات المستهلك العراقي في حالة مستدامة من الريبة وعدم الاطمئنان للتأثيرات التلقائية والمباشرة على حركة السوق جراء المتغيرات التي تتمخض عن أية تداعيات في الواقع العراقي والتي تنسحب دوما الى حدود أسعار المعروض من أية سلعة أو خدمة .. في الأشهر الأخيرة وعلى الرغم من المتغيرات النسبية في مؤشر الحالة التضخمية ، الا ان ثمة استقرار ملحوظ في علاقة - العرض الكلي بالسعر - بات ملحوظا على الرغم من ارتفاع معدل الطلب الكلي على الكثير من السلع والخدمات وخاصة بعد الزيادة في رواتب الموظفين .. هذا الأمر -من المنصف أن تتم الاشارة اليه مثلما تشكل الاشارة للمثلبة في الفعل الاقتصادي واجبا اعلاميا في واقع اقتصادي موروث يعاني الشلل -ومن المنصف أيضا أن يشار الى ملامح التحليل في السياسة النقدية كنتيجة لجهد متواصل من أعلى سلطة نقدية للتأثير في معدلات التضخم النقدي من خلال السيطرة على سعر صرف الدينار العراقي أمام العملات الأجنبية وسعر الفائدة المصرفية مع الاشارة الى النشاط النسبي الذي بدأ يدب في بعض القطاعات بعد أن بدأت الحياة تنتظم في عموم البلاد ... وفي اشارتنا هذه -نمسك الخشب- ونحن نتلمس ملامح الاستقرار السعري في حركة السوق ولو بشكل نسبي في هذه الأيام ، آملين أن تشهد أيامنا المقبلة ملامح أكثر وضوحا في نشاط معدلات النمو وحركة السوق بعد أن تم اقرار الموازنة التكميلية بمبلغ اجمالي قدره (٢١) مليار دولار حيث أصبح اجمالي مبلغ الموازنة لعام ٢٠٠٨ ما يقارب (٧٠) مليار دولار وهي أعلى موازنة في تاريخ العراق، والتي ستشكل قوة في التمويل النقدي للحجوزات الكبيرة والصغيرة على حد سواء في موازنات وزارات ومؤسسات الدولة والتي ستنصب في النهاية في تنشيط عجلة الدورة الاقتصادية باتجاه معالجة الاختلالات الداخلية للاقتصاد العراقي.

نمسك الخشب- ونحن نتلمس ملامح الاستقرار السعري في حركة السوق ولو بشكل نسبي في هذه الأيام ، آملين أن تشهد أيامنا المقبلة ملامح أكثر وضوحا في نشاط معدلات النمو وحركة السوق

وفـــد المـثـنـــى يـــشـــارك في مـــؤتمـــر للاســتـــثـــمار في بـــراغ

المثنى/ وكالات

غادر مساء الاثنين وفد من محافظة المثنى متوجها الى العاصمة التشيكية براغ لحضور مؤتمر حول الاستثمار بناء على دعوة رسمية، فيما سيتوقف الوفد قبل ذلك في عمان لمناقشة موضوع القرض الياباني مع منظمة التنمية التابعة للامم المتحدة.

واوضح أحمد مرزوك الصلال رئيس الوفد قبيل مغادرته " بناء على دعوة تلقتها محافظتنا من (براغ)عاصمة التشيك ممثلة بالحكومة التشيكية، شكلنا وفداً لحضور مؤتمر استثماري عالي المستوى ويضم الوفد نائب رئيس مجلس المحافظة ومدير التخطيط العمراني ومدير التخطيط والمتابعة وعدداً من مديري الدوائر الخدمية في المحافظة".

ولم يكشف الصلال عن طبيعة المؤتمر المقرر حضوره في براغ ، لكنه اشار الى ان الحكومة التشيكية تنظمه هناك وبحضور رجال اعمال ومستثمرين عرب وأجانب."

وأضاف " لا تقتصر الزيارة على العاصمة براغ،بل تشمل العاصمة الأردنية عمان،لمناقشة موضوع الإعمار في المحافظة مع منظمة (UNDP) التي خولها الجانب الياباني للتباحث معنا بغية الوصول الى تفاهمات مشتركة لتنفيذ مشاريع خدمية في المثنى ممولة من القرض الياباني".

يذكر ان الحكومة اليابانية منحت الحكومة العراقية قرضا قيمته ثلاثة مليارات دولار في اطار دعمها للحكومة العراقية ضمن مقررات مؤتمر باريس. وكانت القوات اليابانية تتواجد في محافظة المثنى من خلال قوات الدفاع الذاتي اليابانية التي كان قوامها (٥٥٠ جنديا) ومكتب ارتباط تابع للخارجية اليابانية، قبل انسحابها في ١٢من حزيران من العام الماضي .

ونوه الصلال بأن "كانت الحكومة اليابانية قد خولت المنظمة الدولية (UNDP) حق التفاوض مع الجانب العراقي الممثل للحكومة المحلية في المثنى بعد تعذر وصول وفد ياباني الى عمان لأسباب لم يكشف عنها."

واشار الى انه "من المقرر ان تستمر المباحثات بين الجانبين في العاصمة الأردنية لثلاثة أيام قبل مغادرة الوفد العراقي الى براغ لحضور مؤتمر استثماري هناك."

وسبق للحكومة المحلية في المحافظة ان حضرت مؤتمرا دوليا للاستثمار عقد في العاصمة المصرية القاهرة في ١٥ آيار الماضي ، وضم (٥٠٠) شخصية مابين مسؤولين حكوميين من مختلف المحافظات والوزارات العراقية برئاسة د. عادل عبد المهدي نائب رئيس الجمهورية فضلاً عن رجال اعمال وتجار ومستثمرين وممثلين لغرف التجارة واتحادات الصناعة وقطاع المصارف العراقية.

اقـــتـــصـــاديـــون يـــدعـــون إلى الإسراع في تـــأسـيـــس صـــنـــدوق الأجـيـــال

بغداد/ المدى

دعا باحثون اقتصاديون الجهات المسؤولة الى الاسراع في تأسيس صندوق الاجيال الذي تم ذكره في مسودة قانون النفط والغاز العراقي من اجل العمل على تأمين نصيب من الثروة النفطية للاجيال المقبلة..

واوضحوا في احاديث ان الثروة النفطية هي ثروة الجميع صغارا وكبارا وهذا الامر يتطلب تشكيل هيئة للاستثمار تتولى ادارة اموال هذا الصندوق واستثمارها في مشاريع مضمونة وطويلة الامد.

ويرى الباحث في مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية في جامعة بغداد امير عبد الكريم ان هذه المشاريع ستحقق نجاحا اذا ماتم وضع برنامج مثالي يمهد للشروع في تأسيس صندوق الاجيال من خلال الاستناد الى معطيات اقتصادية افادت بان عوائد هذه المشاريع فاقت العوائد النفطية ذاتها في دول اخرى.

ويقول إن فكرة صندوق الأجيال المقبلة فكرة جيدة حيث أنه سيكون قاعدة صلبة يمكن الاعتماد عليها في وقت الأزمات الاقتصادية لكن يجب أن تكون عملية إنشاء الصندوق دقيقة جدا من خلال وضع تصور مسبق للهياكل كافة التي سيتكون منها بالإضافة إلى إنشاء لجان تابعة له تعمل تحت إدارة عليا متخصصة لانها تمثل القاعدة التي يقوم عليها المشروع برمته إلى جانب الموارد المادية التي اعتقد بأن الفائض المالي الذي يتمتع به العراق سيوفرها. مشددا على ضرورة القضاء على الفساد الاداري والمالي لضمان موارد مالية اكبر للاجيال المقبلة.

واشار عبد الكريم الى ان الدولة تستطيع كذلك استثمار اموال الصندوق في شراء اسهم كبرى الشركات العالمية وتشجيع الاستثمارات الخارجية وتوفير اموال طائلة للصندوق.

وتابع من الضروري النظر الى تجارب الدول الاخرى في هذا المضمار حيث ان روسيا قد انشأت قبل اربعة اعوام صندوق الاستقرار الذي خصص بالدرجة الاولى لادخار الاموال الناجمة عن زيادة اسعار النفط وغير المدرجة في الميزانية العامة لتوفيرها الى اجيال مقبلة تحسبا لنضوب الثروة النفطية. مطالبا الجهات الحكومية في تشكيل هيئة للاستثمار تتولى ادارة اموال الصندوق واستثمارها في مشاريع ستراتيجية مضمونة.

من جهتها نوهت استاذة الاقتصاد في كلية الادارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية ايناس حداوي بأن الموارد الطبيعية مهما كان حجمها فانها تفرض على الحكومة ادخار بعض الثروات المتاحة الآن لمواجهة احتياجات متطلبات المستقبل.وتقول اتفق مع الجميع ان في العراق ثروة هائلة ولكن لايوجد اجماع على ان الثروة يمكن ان تبقى على المستوى ذاته ، وهو ليس تشاؤما ولكن القاعدة الاقتصادية اثبتت ان السير بخطى مدروسة يمكن ان يحقق النجاح وان الادخار هو اساس الحياة السعيدة .وتضيف يجب أن يكون المبلغ الذي يخصص لهذا الصندوق من فائض الميزانية العامة للدولة، واعتقد انه من الصعب جدا تحديد نسبة معينة تخصص لهذا الصندوق بشكل تخميني، وإنما يجب أن يكون مبلغ التخصيص مدروسا بشكل دقيق بعد دراسات اقتصادية متخصصة تجرى في هذا المجال ، ولايجب إغفال تنمية الموارد البشرية التي تحتاج إلى نوع من التطوير واستغلال القدرات. ادت إن فكرة صندوق الأجيال المقبلة التي طرحت في مسودة قانون النفط والغاز دون أن ترى النور حتى الان ، تستهدف تكوين احتياطي يعمل كحائط صد قوي ضد الأزمات المستقبلية في موارد الدولة أو في حالة تراجع عائدات النفط على غرار ما هو مطبق في بعض الدول العربية والأجنبية. مشددة على أن لايكون الصندوق مجرد مكان تدخر فيها الأموال وانما الاستفادة من تجارب عالمية رائدة في مجال إدارة الصناديق الاستثمارية في مشروعات تدر عائدات مالية.اما الدكتور نبيل السعيدي فيقول إن الفكرة جيدة إذ تعمل على خدمة المواطنين لفترة زمنية طويلة ، حيث يقوم الصندوق على أساس علمي وفكرة واضحة المعالم لتجنب التخبط في عملية الاستحداث ، وبناء على ذلك يجب أن يكون الصندوق مرتكزا على أرضية صلبة تخدمه في المستقبل لتخطي أية عراقيل أو عقبات وهذه هي المرحلة الأولى النظرية ولكن في حيز التنفيذ يجب أن توكل هذه العملية للحكومة وحدها بالتعاون مع المصارف المتخصصة.واضاف إن الدولة تعيش وفرة اقتصادية في ظل معدلات أسعار النفط المرتفعة حيث وصلت الموازنة العامة للدولة ٧٠ مليار دولار على حد قول المتحدث باسم الحكومة علي الدباغ ، وبناء على ذلك فإننا نستطيع ان نستغل هذه الوفرة لخدمة مثل هذا الصندوق. موضحا ان المرحلة التي تلي مرحلة تبني الفكرة هي مرحلة الإنشاء والتنفيذ واستطرد اعتقد أن وزارة التخطيط والتعاون الانمائي يمكنها الإشراف على الصندوق عن طريق استحداث هيئة للصندوق بحيث تعمل بإمكاناتها وكوادرها كافة لخدمة هذه الفكرة.ولفت السعيدي الى انه يجب التركيز على أن هذا البرنامج ليس قصير المدى وإنما هو برنامج استراتيجي للسنوات المقبلة وعلى الحكومة أن تقوم بتحديد مبلغ مالي يوجه للصندوق سنويا لكي يعمل بوتيرة مستقرة من دون تأثر بالتغييرات الاقتصادية.يذكر ان صندوق الاجيال ورد ذكره تحريريا في مسودة قانون النفط والغاز العراقي لضمان اموال تساعد الاجيال المقبلة لمواكبة الاوضاع المعيشية.

اطفال يمارسون النشاطات الفنية

اقتصاديات الظل

متى ينحسر اقتصاد الظل؟

تفشت ظواهر اقتصاد الظل في مطلع التسعينيات من القرن الماضي ، وتبلورت أشكال هذه الظواهر مع تكريس الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي وتداعيات سنوات الحصار الاقتصادي ، حتى أضحت ملمحا من ملامح التشوهات التي أصابت هيكل الاقتصاد الكلي ، ومع ان فعاليات اقتصاد الظل كانت بمثابة نتائج طبيعية خلقتها قوى العمل العاطلة في واقع اقتصادي انهارت فيه مقومات النمو الاقتصادي ، لتتجلى كأسواق تلقائية عشوائية تتفشى فيها البطالة المقنعة واستغلال عمالة الأطفال وتفشي ظواهر الغش التجاري والصناعي والتزوير وتكريس ظواهر التهريب وتجارة المخدرات وما الى ذلك ، الا ان بعضاً من هذه الفعاليات شكلت لدى السواد الأعظم من الجمهور وعلى مدار سنين طوال مصدر رزق أعانتهم على شأفة الفقر ، فتكرست كمهن ثابتة لعوائل ما زال أبناؤها يمارسون هذه المهن .. ان انحسار فعاليات اقتصاد الظل ، يدل وبلا أدنى شك على تنامي واقع الاقتصاد الكلي وفي - نافذتنا المقالية – هذه (اقتصاديات الظل) سنرصد ونسلط الضوء على كل الفعاليات التي تندرج ضمن اقتصاد الظل لكونها مؤشرات لاستمرار ملامح التشوهات في الاقتصاد العراقي وندعو الجميع للمساهمة في رصد هذه الظواهر عبر نافذتنا هذه باتجاه التعجيل في معالجتها.

البنك المركزي: لاتعامل في بيع أو شراء الأوراق المالية حسب رغبة المصارف

بغداد/ المدى

اكد البنك المركزي العراقي انه لن يتعامل مستقبلا في بيع أو شراء الأوراق المالية حسب رغبة المصارف.واوضح مصدر مسؤول في البنك :" تم اغلاق تسهيلات الانكشاف والسلف الممنوحة من البنك وحل بدلاً منها تسهيلات قائمة جديدة للإقراض والودائع التي اعتمدها البنك.

وقال:" لقد دخلت لائحة متطلبات الاحتياطي القانوني حيز التنفيذ وقد يشتري أو يبيع البنك وفق مبدأ تنافسي لاحتياجات واغراض السياسة النقدية يطلق عليها عمليات السوق المفتوح.

ونوه المصدر بأن الصياغة التي أعدها البنك سابقا تخدم أدوات السياسة النقدية في تعزيز قدرة المصارف في ادارة السيولة ذات الآجال قصيرة الأمد، وتابع: حيث وجه البنك السياسة النقدية المطلوبة بحيث يمكن أن تقيم وفق متغيرات وسيطة متنوعة من ضمنها منحنى العائد.

اسعار صرف العملات الاجنبية مقابل الدينار

العملة	رمز العملة	سعر البيع بالدينار العراقي IQD	سعر الشراء بالدينار العراقي IQD
الدولار الأمريكي	USD	1197.000	1195.000
اليورو الأوربي	EUR	1862.771	1861.840
الباون الإسترليني	GBP	2351.626	2350.450
الدولار الكندي	CAD	1176.991	1176.403
الفرنك السويسري	CHF	1158.985	1158.406
الكرون السويدي	SEK	198.943	198.843
الكرون النرويجي	NOK	233.056	232.940
الكرون الدانماركي	DKK	249.770	249.646
الين الياباني	JPY	11.211	11.205